

# مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد)

ورقة موقف

"رؤية لأنظمة الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي"



مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية  
Social and Economic Policies Monitor

آب 2020

تدلل الآثار الناتجة عن جائحة فيروس كورونا أن هناك دوراً كبيراً للدولة في توفير الحماية الاجتماعية لأفراد المجتمع بشكل عام، والفئات المهمشة ومنهم العمال/ات بشكل خاص، وذلك عبر إقرار سياسات وتوفير أنظمة الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي بشكل شمولي وعادل، بما لهذه الأنظمة من قدرة فعالة وسريعة على الحد من آثار خسارة الدخل والعمل، والحد من الهشاشة الاجتماعية، وفي التقليل من زيادة معدلات البطالة والفقر، وتحديدًا عند الأزمات الكبرى.

حيث تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن عدد العاملين/ات في الضفة الغربية وقطاع غزة قد بلغ حوالي مليون عامل/ة، تأثر عدد كبير منهم نتيجة حالة الطوارئ، والتي أدت إلى توقف كامل وجزئي لعمل المنشآت الاقتصادية، وتحديدًا بسبب أن حوالي 70% من العمال في القطاع الخاص لا يحصلون على أية حقوق تقاعدية، كما أن حوالي 110 ألف عامل/ة يتقاضون دون الحد الأدنى للأجور.<sup>أ</sup>

رغم صدور عدد من التحليلات والتقارير حول حجم الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن فرض حالة الطوارئ داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحديدًا على أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والعمال والعاملات، إلا أن هناك عدد من الشواهد تؤشر على حجم انكشاف هؤلاء العمال وأسره، ووقوع عدد كبير منهم تحت خط الفقر، حيث تشير دراسة صادرة عن مرصد السياسات إلى وقوع خسائر داخل الاقتصاد الفلسطيني بقيمة 2.5 مليار دولار، وهي معرضة للتزايد باستمرار فترات الإغلاق، كما أن نسب الفقر سترتفع لتصل إلى حوالي 64% في قطاع غزة، و30% في الضفة الغربية، وهذا بأفضل التقديرات.<sup>أ</sup>

إن وقوع فلسطين تحت الاستعمار الاستيطاني المستمر منذ قرن على الأقل يتطلب ممارسة لسياسات تنموية تحررية تتوجه بالأساس لتحقيق كرامة وسمود الناس، وتحقيق أسس العدالة الاجتماعية، ولهذا يجب بناء سياسات اقتصادية تقوم على كثافة التشغيل، والإنتاج، واستبدال الواردات، وبما يحقق من قفزة في الاقتصاد الوطني، إضافة لهذه السياسات يجب تطوير وتطبيق سياسات اجتماعية توفر حقوق العمل، والتعليم، والصحة، والحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني على أساس تمتع الجميع بهذه الحقوق.

إن بناء أنظمة حماية اجتماعية وضمان اجتماعي في فلسطين أصبحت مسألة تكتسي أهمية خاصة لما لها من دور كبير في تأمين معيشة كريمة لأفراد المجتمع، إضافة لمساهمتها في التقليل والتخفيف من الفقر، وفي تعزيز التزام مؤسسات القطاع الخاص بقانون العمل ونظام الحد الأدنى للأجور، وبما يساهم بمسعاها الأوسع في تعزيز العدالة الاجتماعية، وترسم هذه الورقة رؤية لملاح أنظمة الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي.

## أولاً: ملامح أنظمة الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي:

يجب فتح أوسع حوار مجتمعي مع كافة المكونات المجتمعية والاقتصادية، والقوى السياسية والمجتمع المدني حول شكل أنظمة الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي التي يجب علينا كفلسطينيين/ات تبنيها، على أساس شمول كافة المواطنين/ات، وتأمين الحد الأدنى اللازم لتوفير حياة ومعيشة كريمة، إضافة لتوفير تأمينات اجتماعية في حالات العجز والوفاة والتقاعد، وبقية التأمينات المنصوص عليها في قانون الضمان الاجتماعي.

من الأساسي أن تشمل أنظمة الحماية الاجتماعية مساهمات مالية مباشرة من السلطة الفلسطينية/ منظمة التحرير الفلسطينية<sup>iii</sup> من أجل تغطية الفئات الاجتماعية المهمشة، وتحديد الفئات التالية: كبار السن، الأشخاص ذوي الإعاقة، الأسر التي ترأسها نساء، الأيتام، على أن يعاد النظر في معايير الاستحقاق، وفي المبالغ المالية التي أعطيت سابقاً ضمن برنامج المساعدات النقدية، بحيث يتم توفير دخل مناسب لحياة كريمة.

لذا من المهم إعادة بناء برامج الحماية الاجتماعية، وتحويلها من برامج تعتمد على مدى توفر التمويل الحكومي والدولي إلى أنظمة وطنية مستقلة تستقي تمويلها من عدة مصادر أمر أساسي لاستمرارها، وقدرتها على الوصول لكافة الفئات المهمشة بعيداً عن معايير الاستحقاق الحالية التي لا تناسب الحالة الفلسطينية، وكذلك تحويل التعاطي معها من خدمة إلى حق أساسي.

كما يجب تفعيل قانون الضمان الاجتماعي بكافة منفعه وتأميناته على أسس تمثيل كافة القوى العمالية والاجتماعية في إدارته وحاكميته، وعلى أساس توفير مساهمة مالية مباشرة من الدولة في صناديقه بحيث يضم أكبر عدد من العمال/ات والموظفين/ات داخل القطاعات المنظمة وغير المنظمة بما يوفر حياة كريمة في حالات إصابات العمل، العجز، الوفاة، والتقاعد، إضافة لتوفير تأمين بطالة عن العمل، وتأمين صحي شامل وفق المعايير العالمية، وبحيث يبنى على أساس مساهمات عادلة ومتوازن ما بين العامل/ة وصاحب/ة العمل. كما يجب إبعاد قانون الضمان الاجتماعي عن نفوذ الرأسمال الفلسطيني وكبرى شركات القطاع الخاص ومحاولاتهم المستمرة للتهرب من أداء حقوق العمال، لأن الضمان الاجتماعي حق للعمال والموظفين/ات قبل سواهم.<sup>iv</sup>

## ثانياً: تمويل أنظمة الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي:

إن بناء هذه الأنظمة له كلفة مالية كبيرة، ولكن آثاره الاجتماعية والاقتصادية الإيجابية هائلة على المستوى القصير والمتوسط والبعيد، كما أنها تجنب المجتمع الفلسطيني مزيداً من الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، وتساهم بشكل كبير في الحد من الآثار الناتجة عن الفقر، وترسم هذه الورقة أسساً مباشرة لعملية تمويل بناء هذه الأنظمة الاجتماعية استناداً لدراسات متعددة أجراها مرصد السياسات على مدار السنوات الماضية.

تمويل هذه الأنظمة يجب أن يتم من خلال تقديم مساهمات مالية كبيرة من قبل الدولة، إضافة إلى مساهمات العمال وأصحاب العمل على اختلافهم وتنوعهم.

بجانب التمويل المباشر لأنظمة الضمان الاجتماعي وللتأكد من بناء أنظمة حماية اجتماعية مستجيبة وعادلة وشاملة تقترح الورقة الوسائل التالية لتمويل تكلفة بناء أنظمة الحماية الاجتماعية:

1. الحد من التهرب الضريبي والذي تقدره عدة مصادر ما بين 500-600 مليون دولار، ويمكن أن تساهم هذه المبالغ أو جزء منها في تمويل أنظمة الحماية الاجتماعية، علماً أن المستفيد من التهرب هم بالعادة الأغنياء وكبار التجار.
2. زيادة حجم الوعاء الضريبي أفقياً وعمودياً بما يساهم في زيادة الإيرادات الضريبية، وكذلك فرض ضريبة تصاعدية لغاية 35% على دخل الأفراد والشركات، وتحديد الشركات التي تتمتع بالاحتكارات والامتيازات، والقطاع المصرفي، وشركات التأمين.
3. تخصيص جزء من عوائد وأرباح صندوق الاستثمار الفلسطيني، والصندوق القومي الفلسطيني لصالح هذه الأنظمة.
4. استرجاع الأموال المنهوبة والمسروقة، والأموال المكتسبة عن طريق الفساد، وتخصيص جزء منها لصالح هذه الأنظمة.
5. تخصيص جزء من أموال الزكاة، وإيرادات الوقف الديني لصالح هذه الأنظمة.
6. تحويل كافة تمويل ومخصصات برامج المساعدات النقدية وأي برامج مشابهة لصالح نظام حماية اجتماعية وطني.
7. إلزام الشركات وعبر برامج المسؤولية المجتمعية بالمساهمة بنسب محددة وفقاً للأرباح السنوية لصالح تمويل هذه الأنظمة.

## ثالثاً: مراجعة شاملة السياسات الاجتماعية والاقتصادية:

إنجاز بناء أنظمة الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي يتطلب مراجعة شاملة وإعادة النظر في مجمل السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تبنتها الحكومة خلال العقود الماضية، نظراً لأن تبنيها أدى بشكل أساسي إلى زيادة ظواهر الفقر والبطالة وتعميق الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، وحتى يتم تمكين شعبنا من الصمود في وجه الاحتلال وسياساته وإجراءاته للاقتلاع، يجب إنجاز التحول نحو رؤية اقتصادية اجتماعية تحريرية، تشمل على بعض هذه الملامح:

1. تنمية القطاعات الاقتصادية الإنتاجية، وتحديدًا الصناعة والزراعة بما لها من قدرة كبيرة على امتصاص البطالة، وبما يمكنها من زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك توفير المنتجات والسلع الأساسية للاستهلاك.
  2. التوجه نحو تشجيع وتنمية المنشآت الصغيرة، والمتوسطة، والمنشآت العائلية، حيث أثبتت فاعليتها في توفير نوع من التضامن الاجتماعي خلال فترات الطوارئ والأزمات الناجمة عن سياسات الاحتلال.
  3. توجيه القطاع المصرفي بعيداً عن القروض الاستهلاكية، ونحو قروض موجهة لتنمية القطاعات الاقتصادية الإنتاجية ضمن أسعار فائدة مخفضة جداً، وبما يقلل من إغراق الأفراد والمجتمع في القروض.
  4. إنجاز نظام تأمين صحي شامل بنظام الاشتراكات وكذلك عبر تمويل الدولة لتخفيف عبء الإنفاق على الصحة، والذي يقع حالياً بشكل أساسي على عاتق الأسر الفلسطينية.
  5. وضع أسعار عادلة للسلع والخدمات، وبما يزيد من قدرة الأسر على الإنفاق على الاحتياجات الأساسية والتعليمية.
  6. تصميم برنامج حكومي موجه نحو التشغيل، والحد من البطالة، وفرض تطبيق القوانين والأنظمة ذات الصلة مثل نظام الحد الأدنى للأجور، مع مراجعته سنوياً.
- الترابط الكلي بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية والتقليل بشكل جذري من معدلات الفقر والبطالة، ويساهم في التخفيف من مؤشرات اللامساواة على مستوى الدخل، والإنفاق والوصول للخدمات والحقوق، ويؤسس لمجتمع تتوفر فيه مقومات المعيشة اللائقة لجميع أفرادهِ وشرائحه الاجتماعية وطبقاته وصولاً للتحرر والاستقلال.

الهوامش:

<sup>أ</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2020/4/30. علا عوض تستعرض الواقع العمالي في فلسطين لعام 2019 بمناسبة اليوم العالمي للعمال. (الأول من أيار). الرابط الإلكتروني: <https://bit.ly/3hKnFRk>

<sup>ب</sup> سمارة، أشرف. حزيران 2020. الخسائر والخاسرون جراء أزمة كورونا في الأراضي الفلسطينية. رام الله: مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية.

<sup>ج</sup> لاستدامة أي أنظمة حماية اجتماعية يجب النظر إلى كافة السيناريوهات بما فيها إعادة تولي منظمة التحرير الفلسطينية لمسؤولياتها مستقبلاً.

<sup>د</sup> للمزيد حول الضمان الاجتماعي أنظر/ي صفحة الحملة الوطنية للضمان الاجتماعي: <https://bit.ly/39Dho76>